تطور القوانين الحزبية وأثرها على المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٤

إعـــــداد

أ/ منتصر محمد نزال العيسى
باحث دكتوراه /جامعة مؤتة
كلية العلوم الاجتماعية

أ.د/ وليد عبدالهادي العويمر
أستاذ بجامعة مؤتة
كلية العلوم الاجتماعية

تطور القوانين الحزبية وأثرها على المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٤

أ/ منتصر محمد نزال العيسى و أ.د/ وليد عبدالهادي العويمر *

مستلخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على القوانين الحزبية التي صدرت في الأردن بعد عام ٢٠١١، وأثر هذه القوانين على المشاركة السياسية للأحزاب في مختلف أوجه الحياة السياسية في الأردن، من أجل التعرف على مدى مساهمة تلك القوانين في زيادة المشاركة السياسية للأحزاب. واعتمدت الدراسة فرضية طردية قوامها وجود دور مهم لقوانين الأحزاب في زيادة مشاركتها السياسية وإحداث إصلاح سياسي حقيقي، واعتمدت الدارسة على منهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج القانوني؛ وأظهرت نتائج الدراسة وجود نيّة حقيقية للإصلاح السياسي في الأردن من خلال تطوير القوانين الحزبية بما يخدم عمل الأحزاب السياسية، وتوصي الدراسة تطوير تدريجي لبرامج حزبية واقعية تتماشى مع التقدم التدريجي في هياكل الأحزاب، وقدراتها، وأدواتها، وأدوارها، وتحسين جودة العمل النيابي في المقام الأول قبل التفكير في تشكيل حكومة حزبية.

الكلمات الدالة: القوانين الحزبية، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، الأردن.

* أ/ **منتصر محمد نزال العيسى**: باحث دكتوراه /جامعة مؤتة /كلية العلوم الاجتماعية

أ.د/ **وليد عبدالهادي العويمر**: أستاذ بجامعة مؤتة كلية العلوم الاجتماعية.

Abstract:

The study aimed to identify the party laws that were issued in Jordan after 2011 and the impact of these laws on the political participation of parties in various aspects of political life in Jordan, in order to understand the extent to which these laws contribute to increasing political participation of parties. The study relied on a hypothesis that there is an important role for party laws in enhancing their political participation and achieving genuine political reform. The study employed a descriptive analytical approach, a systems analysis approach, and a legal approach. The results of the study showed a genuine intention for political reform in Jordan through the development of party laws that serve the work of political parties. The study recommends a gradual development of realistic party programs that align with the progressive advancement in the structures, capabilities, tools, and roles of parties. It also emphasizes the need to improve the quality of parliamentary work primarily before considering the formation of a party government.

Key words :Party laws, political parties, political participation, Jordan.

:

المقدمة:

منذ تأسيس إمارة شرق الأردن شهدت المملكة إنشاء العديد من الأحزاب السياسية، وذلك إيمانًا من جلالة المغفور له الملك المؤسس عبدالله الأول ابن الحسين بأهمية الديمقراطية والتعددية السياسية، فقد تم تأسيس حزب الاستقلال العربي، الذي كان معظم أعضاء الحكومة الأردنية الأولى التي تشكلت في ١١ نيسان ١٩٢١، ينتمون إليه، كما تم تأسيس حزب العهد العربي في نفس العام، بالإضافة إلى جمعية الشرق العربي التي أنشئت وفقًا لقانون الجمعيات العثماني، وفي عام ١٩٢٩ تأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، تلاه تأسيس حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني في عام ١٩٣٣، كما تم تأسيس الحزب الوطني الأردني في عام ١٩٣٦، وحزب الإخاء الأردني في عام ١٩٣٧ (العبادي، ٢٠٢٢: https://www.alraicenter.com/AR-article-4092).

وشهدت التجربة السياسية في الأردن خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي بروز عدة تيارات حزبية ونشاطًا ملحوظًا في الحياة الحزبية، وفي عام ١٩٥٧ وبسبب الظروف السياسية التي مر بها الأردن، تم إعلان حالة الطوارئ مما أدى إلى توقف النشاط الحزبي حتى عام ١٩٨٩، بعد ذلك، عادت مظاهر الحياة الديمقراطية والبرلمانية، وفي عام ١٩٩٢ تم إصدار قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (٣٢) بعد فترة طويلة من الركود الحزبي، مما أسفر عن تأسيس عدد من الأحزاب التي لا تزال نشطة حتى اليوم، والتي استندت في تأسيسها إلى الأفكار والأيديولوجيات السائدة سابقًا. كما تم إنشاء أحزاب أخرى ذات طابع برامجي، وتلا ذلك إصدار قوانين للأحزاب في عام ٢٠٠٧ قانون الأحزاب السياسية رقم (١٩)، وقانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لعام ٢٠١٢، عندما كان ملف الأحزاب تحت إشراف وزارة الداخلية. وفي عام ٢٠١٥ صدر قانون الأحزاب رقم (٣٩) الذي يُطبق حاليًا، حيث تم نقل ملف الأحزاب بموجبه إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، https://www.moppa.gov.jo/AR/Pages).

أولًا: مشكلة الدراسة

تعد القوانين الحزبية من العوامل الأساسية التي تؤثر في تشكيل المشهد السياسي وتعزيز أو تقييد المشاركة السياسية للأحزاب. في الأردن، شهدت الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠٢٤ تطورات ملحوظة في القوانين التي تحكم العمل الحزبي، سواء من حيث التأسيس، التمويل، النشاطات، أو المشاركة في الانتخابات؛ ومع هذه التغيرات التشريعية، تبرز إشكالية رئيسية تتعلق بمدى تأثير هذه التطورات القانونية على المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية، فهل ساهمت القوانين الجديدة في تعزيز الحياة الحزبية وزيادة انخراط الأحزاب في المشهد السياسي؟ أم أنها فرضت قيودًا تحد من فعاليتها؟ وانطلاقا من متغيرين أولهما: المتغير المستقل وهو قانون الأحزاب السياسية في الأردن بعد عام ٢٠١١، والمتغير التابع هو: مستوى المشاركة الحزبية في العملية السياسية بالأردن.

ثانيًا: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة التي مفادها موجود علاقة طردية بين تطور القوانين الحزبية في الأردن من جهة وفاعلية الأحزاب في المشاركة السياسية من جهة أخرى.

ثالثا: تساؤلات الدراسة

تقوم الدراسة على سؤال رئيسي وهو: ما أثر القوانين الحزبية التي صدرت في الأردن خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٤ على زيادة المشاركة السياسية الحزبية ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أبرز القوانين الحزبية التي صدرت في الأردن منذ عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠٢٤؟
٢. ما واقع وتحديات المشاركة السياسية في الأردن خلال فترة الدراسة؟
٣. ما أهم انجازات وإخفاقات القوانين الحزبية خلال فترة الدراسة في زيادة المشاركة السياسية للأحزاب؟
٤. ما مستقبل المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في الأردن في ظل القوانين الموجودة؟

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

١-القوانين الحزبية التي صدرت في الأردن منذ عام ٢٠١١ لغاية العام ٢٠٢٤.

٢-واقع وتحديات المشاركة السياسية في الأردن خلال فترة الدراسة.

٣-انجازات وإخفاقات القوانين الحزبية خلال فترة الدراسة في زيادة المشاركة السياسية للأحزاب.

٤-مستقبل المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في الأردن في ظل القوانين الموجودة.

خامسا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على القوانين الحزبية في المملكة الأردنية وتأثيراتها الكبيرة، مقارنةً بالقوانين الحزبية، على المشاركة السياسية والحياة السياسية والعمل الحزبي في الأردن.

وتبرز أهمية الدراسة من محورين رئيسين هما الأهمية العلمية والأهمية العملية:

الأهمية العلمية: من المؤمل لهذه الدراسة أن تزود الباحثين والمكتبات العربية بمرجع علمي يبين تطور القوانين الحزبية وأثرها على المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية بعد عام ٢٠١١ حتى العام ٢٠٢٤؛ ويتوقع منها ان تشكل مرجعا للباحثين والمهتمين بالأحزاب السياسية والعملية السياسية في الأردن خلال الفترة المحددة، والتعمق في مشاركة هذه الأحزاب السياسية في المسار السياسي الحديث للأردن.

الأهمية العملية: تأمل الدراسة أن يستفيد من نتائجها وتوصياتها صناع القرار في الأحزاب السياسية الأردنية والسلطة التشريعية والمعنيين في الحكومة الاردنية لتعديل الانظمة والقوانين والتشريعات الناظمة للعمل الحزبي، مما يساهم في احداث اصلاح سياسي حقيقي يزيد من فعالية المشاركة السياسية للأحزاب السياسية.

سادسا: منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة البحث ومحدداته ستستخدم الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على أساس تحليل وقياس وطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب في عملية المشاركة السياسية وفقا للقوانين الصادرة، ويستفاد منه في دراسة تطور قوانين الأحزاب السياسية في الأردن وذلك عبر جمع المعلومات والوقائع السياسية والقانونية التي رافقت تطور القوانين الحزبية من مصادرها الأولية والأدبيات السابقة وتحليلها وفق أدوات عملية بطريقة الاستنباط والاستقراء التحليلي لتصل الدراسة إلى الاستنتاجات العملية والعلمية في تطور هذه القوانين وأهميتها في دفع العملية السياسية للأمام.

ثانيًا: المنهج القانوني: يعتمد هذا المنهج على قواعد القانون كمدخل لدراسة الظواهر السياسية. وقد استخدمت الدراسة هذا المنهج بهدف التعرف على طبيعة قوانين الانتخابات في الأردن بعد عام ٢٠١١ التحول الديمقراطي.

ثالثًا: منهج تحليل النظم: ويعتمد هذا المنهج في بيان كيفية تعامل النظام مع المدخلات والمخرجات والعلاقة فيما بينهما وكيف يتكيف النظام مع البيئة المحيطة به، وما هي سلوكياته التي تؤدي إلى بناء النظام وتلك التي تؤدي إلى ضعفه وانهياره، ويفترض هذا المنهج أن الظواهر السياسية يمكن تحليلها من خلال النظر إليها على أنها اجزاء من كيانه ونظامه، وقدم (إيستون) إطارا عاما لتحليل النظام من خلال المدخلات تؤثر على النظام ومخرجات تتعلق بتأثير النظام على بيته. ويستفاد من هذا لمنهج في دراستنا في كيفية تأثير النظام على الأحزاب وبالعكس في المشاركة السياسية وبناء النظام أو تعديله.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠١١ للغاية عام ٢٠٢٤، والسبب في اختيار عام ٢٠١١ كبداية للدراسة وذلك بسبب التعديل الدستوري الذي جرى وضمن تعزيز مبدأ الشراكة السياسية ووجود هيئة مستقلة للانتخابات تشرف على العملية الانتخابية وتعزيز الحياة السياسية، وبعد ذلك أصدرت عدة قوانين انتخابية وحزبية توجتها انتخبات عام ٢٠٢٤ على إثر تلك القوانين الحزبية والانتخابية.

الحدود المكانية: الحدود الجغرافية للمملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الموضوعية: يدخل موضوع الدراسة ضمن حقل النظم السياسية.

ثامنا: الدراسات السابقة

١)**دراسة نصراوين، ليث كمال (٢٠١٧)، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة:** هدفت الدراسة إلى بيان قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، وتوضيح الأحكام القانونية المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية في الأردن، كما تناولت الدراسة النصوص القانونية التي تنظم حل الأحزاب السياسية في القانون الأردني الجديد، حيث حاول المشرع من خلالها تقليل الوصاية الحكومية على مصير الأحزاب، من خلال إسناد حق حلها إلى القضاء، ليكون له الكلمة الفصل في تقرير مصير الحزب السياسي، واستخدمت الدارسة المنهج التحيل الوصفي، والمنهج المقارن، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قانون الأحزاب السياسية الأردني لسنة ٢٠١٥ يفرض العديد من القيوم غير المبررة علةى تمويل الأحزاب، وعلى حقها في الحصول على الموارد المالية، وأوصت الدارسة بضرورة معاجلة النصوص القانونية الناظمة للحق في تأسيس الحزاب من خلال تفعيل استقلالية الجهة القانونية المرتبطة بتأسيس الأحزاب.

٢)دراسة المشاقبة والخلايلة، (٢٠١٦)، تجربة الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن، وهي كتاب ألفه الباحثان الهدف منه التعرف على التفاعل المشاركة السياسية مع القرار السياسي يعتمد على الشرعية، التي تُعدّ معيارًا لشرعية النظام السياسي وممارسته لسلطته في أي مجتمع، كما أشارت الدراسة إلى أن التنمية تُعدّ نتاجًا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأن الديمقراطية تعزز من دور المواطنين ضمن النظام السياسي من خلال مشاركتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو من خلال التأثير عليها أو اختيار الحكام.

٣)دراسة Ananzah و Bani Salameh (2015)، بعنوان " Constitutional Reforms in Jordan A Critical Analysis," تناولت الدراسة الإصلاحات السياسية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بما في ذلك التعديلات الدستورية. وأشارت الدراسة إلى أن هذه الإصلاحات تُعتبر خطوة هامة نحو تطوير وتعزيز المسيرة الديمقراطية في الأردن، مما ينعكس بشكل إيجابي على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما

أنها تؤسس لإحداث تنمية شاملة ومستدامة في البلاد، وتساهم في إقامة دولة القانون والمؤسسات، وتعزيز مبادئ الحق والعدل، وإنشاء مجتمع قائم على العدالة والمساواة، مع احترام كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته.

٤)دراسة Ghazi Nahar (٢٠١٢) بعنوان " The Impact of Political Parties on The 2007 Jordanian Parliamentary:" أثر الأحزاب السياسية على البرلمان الأردني في عام ٢٠٠٧: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح لما تم تحقيقه بعد مرحلة التحول الديمقراطي في الأردن واستئناف الحياة البرلمانية، كما تناولت الإصلاحات السياسية التي تم تنفيذها واستمرار إجراء الانتخابات البرلمانية بشكل منتظم. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الإجراءات، رغم أهميتها، لم تؤدِ إلى تحقيق تغيير ديمقراطي شامل، حيث كانت مدفوعة برغبة الحكومة في الحفاظ على الاستقرار المحلي في مواجهة التحديات. ونتيجة لذلك، كانت التغييرات والإصلاحات محدودة، مما أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية وتزايد تأثير المحافظين والقبليين.

٥)دراسة Bani Amer و Alazmi (٢٠٢٤) بعنوان: THE PARTISAN PARTICIPATION IN THE JORDANIAN PARLIAMENTARY ELECTIONS، تهدف الدراسة إلى معرفة ونوع المشاركة السياسية للأحزاب في الانتخابات البرلمانية واستعرض قوانين الانتخابات ومواقف الأحزاب من هذه القوانين، وكشفت الدراسة عن الطبيعة الديناميكية للبيئة الانتخابية، وتأثير قوانين الانتخابات على سلوك الأحزاب، والمواقف الحزبية بشأن العمليات الانتخابية، وفعالية الأحزاب السياسية في الانتخابات واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى لفهم تأثيرها على النتائج الانتخابية، وخرجت الدراسة بنتائج تعزز النتائج الثقة والمشاركة المدنية وحماية حقوق الإنسان، مما يعزز الديمقراطية الأكثر شمولاً، وتوصي الدراسة بلتعزيز الثقة وتعزيز المبادئ الديمقراطية.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: القوانين الحزبية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٤.

المحور الثاني: المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٤

المحور الثالث: القوانين الحزبية والمشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٤.

المحور الرابع: مستقبل المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في الأردن.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: القوانين الحزبية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٤.

شهدت الساحة السياسية في الأردن تغييرات ملحوظة، حيث تم إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بالأحزاب استجابة لمطالب المجتمع، بهدف تعزيز روح التغيير والإصلاح. وقد تجلى ذلك من خلال الخطابات الإيجابية التي تم تداولها، والتي أكدت على أهمية الإصلاحات السياسية في البلاد، كما تم التركيز على ضرورة تعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية، حيث دعا العديد من الفاعلين إلى تحسين الظروف المحيطة بالانتخابات والقوانين الحزبية، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه العملية الانتخابية، بما في ذلك ضعف بعض العوامل المؤثرة في نجاحها، مثل القوانين الحزبية، في النهاية، يبقى تحقيق الإصلاحات السياسية هدفًا رئيسيًا يتطلب جهودًا مستمرة من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل.

١. قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لعام ٢٠١٢.

فيما يخص الإطار القانوني الذي ينظم عمل الأحزاب السياسية في الأردن، فقد تم إصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لعام ٢٠١٢ بعد التعديلات الدستورية التي أُدخلت على الدستور الأردني في عام ٢٠١١ (الجريدة الرسمية، العدد (٥١٦١) تاريخ ٢٠١٢/٦/٧)، لتحديد الإطار القانوني الذي يضمن حق الأردنيين في تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها، نقدم فيما يلي أبرز مواد قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لعام ٢٠١٢.

فيما يتعلق بمفهوم الحزب السياسي، تنص المادة (٣) من القانون على أن الحزب هو تنظيم سياسي يتألف من مجموعة من المواطنين الأردنيين، يتم إنشاؤه وفقًا لأحكام الدستور والقانون المعمول به، يهدف الحزب إلى الانخراط في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل قانونية وسلمية (قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢ المادة ٣).

أما بالنسبة لحق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها، فتنص المادة (٤) من القانون على أن الأردنيين يحق لهم إنشاء الأحزاب والانضمام إليها وفقًا لأحكام الدستور والقانون المعمول به، كما يحق لهذه الأحزاب المشاركة في الانتخابات على مختلف المستويات؛ أما المادة (٥) فتوضح أن تأسيس الحزب يجب أن يستند إلى مبادئ المواطنة والمساواة بين الأردنيين، مع الالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، ولا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية أو طائفية أو عرقية أو فئوية، أو على أساس التمييز بسبب الجنس أو الأصل (قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢، المواد ٤، ٥).

٢. قانون الأحزاب رقم (٣٩) لعام (٢٠١٥)

قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٩) لعام ٢٠١٥، الذي نص على تقليص عدد المؤسسين إلى (١٥٠) شخصًا، ونقل مسؤولية تسجيل الأحزاب السياسية إلى وزارة الشؤون السياسية بدلاً من وزارة الداخلية، وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة نظامًا جديدًا لدعم الأحزاب برقم (٥٣) لعام ٢٠١٦، بهدف تشجيع الأحزاب على الترشح للانتخابات النيابية وفتح فروع لها في المحافظات؛ ومع ذلك، كان التطور الأهم هو إقرار قانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦، الذي قدمته حكومة الدكتور عبد الله النسور في منتصف سبتمبر ٢٠١٥، ورغم الترحيب بهذا القانون الجديد لتخليه عن نظام "الصوت الواحد" الذي أضعف الرقابة البرلمانية لمدة تقارب العقد والنصف، إلا أنه تضمن نقاط ضعف كبيرة، أبرزها تراجعه عن نظام "القائمة الوطنية" الذي أوصت به لجنة الحوار الوطني، والذي تم تطبيقه جزئيًا بعدد محدود من المقاعد (٢٧ مقعدًا) في انتخابات ٢٠١٣، وبموجب القانون الجديد، اعتمدت الحكومة نظام "القائمة النسبية المفتوحة"، الذي يتيح للناخبين منح أصواتهم مرة للقائمة التي يختارونها ومرة أخرى لأي عدد من أعضاء تلك القائمة، وقد حذر الخبراء مسبقًا من أن هذا النظام قد يؤدي إلى زيادة التنافس بين أعضاء القائمة (حوراني، ٢٠١٦: ٤)

٣. قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لعام ٢٠٢٢.

القانون الجديد للأحزاب السياسية لعام ٢٠٢٢ تضمن تعديلات جديدة تختلف عن القوانين السابقة، حيث تم إعادة تعريف الحزب وتحديد المرتكزات الأساسية لتأسيسه، بالإضافة إلى تنظيم

آليات وبرامج عمله، كما شمل القانون تحديثات وإضافات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يسهم هذا القانون في تغيير النظرة السائدة في المجتمع تجاه الأحزاب وممارستها السياسية والتي كانت تُعدّ غير مرغوبة.

أبرز التعديلات على قانون الأحزاب رقم (٧) لعام ٢٠٢٢

أصبحت المراجعات القانونية التي تنظم عمل الأحزاب وممارساتها منهجًا أساسيًا في الحياة السياسية الأردنية، وفي هذا السياق، تم إقرار مجموعة من التعديلات والإضافات في القانون الجديد للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ما يتعلق بحصة الأحزاب وفعاليتها في مسودة مشروع قانون الانتخابات، والتي تتجلى في النقاط التالية (العياصرة، ٢٠٢٢: https://strategiecs.com/ar/analyses):

- من أبرز التعديلات اعتماد قائمة حزبية عامة مغلقة تضم (٤١) مقعدًا نيابيًا على المستوى الوطني، وتهدف هذه القائمة إلى إدخال الأحزاب السياسية في صميم العملية السياسية، مما يسهم في تأهيلها لتكون أكثر قدرة على تشكيل الحكومات النيابية في المستقبل.
- في إطار تعزيز مشاركة الشباب والنساء، نص قانون الأحزاب على ضرورة أن لا تقل نسبة مشاركة الشباب والنساء عن (١٠%) من إجمالي المؤسسين ضمن الفئة العمرية (١٨-٣٥)، كما يشترط أن يتضمن المؤسسون أشخاصاً من ذوي الإعاقة، مع التأكيد على ضرورة زيادة نسبة مشاركة النساء والشباب لتصل إلى ٢٠% خلال فترة ثلاث سنوات (بركات، ٢٠٢٣: ٧١).
- اشترط القانون أيضًا أن يتكون عدد المتقدمين لتأسيس الحزب من (٣٠٠) شخصًا، وأن تُستكمل إجراءات التسجيل خلال سنة من تاريخ سريان القانون، بحيث يكون عدد مؤسسي الحزب لا يقل عن ألف شخص من سكان ست محافظات على الأقل، مع ضرورة أن يكون عددهم في كل محافظة لا يقل عن (٣٠) شخصًا.
- تضمن القانون إضافة جديدة تنص بوضوح على أنه لا يجوز التعرض لأي مواطن أو انتهاك حقوقه بسبب انتمائه الحزبي، كما يحظر التعرض لأقاربه، وفي حال حدوث أي

انتهاك من هذا القبيل، يحق للمتضرر اللجوء إلى القضاء والمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

–كما تضمن القانون مواد تحظر التعرض للطلاب في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي الذين ينتمون إلى الحزب، وذلك بسبب انتمائهم ونشاطهم الحزبي والسياسي (العياصرة، ٢٠٢٢: https://strategiecs.com/ar/analyses).

–تضمن القانون عدم حل الحزب السياسي إلا بقرار قضائي وفي حالات معينة، مما يجعل الكيانات المؤسسية للأحزاب السياسية محصنة، ولا يمكن المساس بها إلا بقرار من السلطة القضائية.

–سمح مشروع القانون للحزب بإقامة علاقات سياسية مع أحزاب داخلية وأخرى خارجية، بالإضافة إلى اتحادات تنظيمات وأحزاب سياسية دولية، بشرط الالتزام بأحكام القوانين المعمول بها في الدولة، على أن لا تشكل هذه العلاقات أي خطر تنظيمي على تلك التنظيمات السياسية والاتحادات.

–سمح القانون أيضًا بقبول التبرعات النقدية والعينية والهبات المالية المقدمة للحزب من الأفراد الأردنيين، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، على اعتبارها نفقات للحزب، ويمكن خصمها من الأموال الخاضعة للضريبة العامة على الدخل؛ كما تم تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة لإنشاء صندوق لدعم الأحزاب من أموال الخزينة العامة، وذلك ضمن نظام خاص سيتم إصداره لهذه الغاية (بركات، ٢٠٢٣: ٧٣)

–نقل الإشراف على تسجيل الأحزاب السياسية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، بالإضافة إلى تعيين مفوض مختص لمتابعة جميع شؤون الأحزاب السياسية (العياصرة، ٢٠٢٢: https://strategiecs.com/ar/analyses)

ويمكن تلخيص أبرز ايجابيات قانون الاحزاب رقم (٧) لعام ٢٠٢٢ في النقاط التالية (بركات: ٢٠٢٣: ٧٢):

١.مساهمة القانون في زيادة عدد المواطنين المشاركين في الأحزاب، حيث يشترط أن لا يقل عدد الأعضاء عند انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب عن (١٠٠٠) شخص من (٦) محافظات على الأقل.

٢.يساهم القانون في تعزيز المشاركة السياسية لكل من فئتي الشباب والنساء في الحياة الحزبية؛ حيث تنص المادة رقم (١١ أ/ ٤) على ضرورة أن لا تقل نسبة مشاركة النساء عن (٢٠%) من عدد مؤسسي الأحزاب، وأن تتضمن القائمة على الأقل امرأة واحدة من بين المرشحين الثلاثة الأوائل، وواحدة أيضاً من بين المرشحين الثلاثة التاليين؛ كما تنص المادة (١١ أ/١) من قانون الأحزاب على أن لا تقل نسبة مشاركة الشباب عن ٢٠% من المؤسسين؛ بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (٨/ج/ ٢) على ضرورة وجود شاب دون سن (٣٥) سنة ضمن أول خمسة مرشحين في القائمة النسبية التي تتنافس على (٤١) مقعداً في البرلمان.

٣.يدعم القانون مشاركة الأحزاب في الحياة السياسية من خلال العمل بطرق سلمية وديمقراطية؛ حيث ينص تعريف الحزب في المادة (٣) من القانون على أنه "تنظيم سياسي وطني يتكون من أردنيين يجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية وديمقراطية لتحقيق أهداف مشروعة، من خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما في ذلك الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها".

٤.تسعى الأحزاب للوصول إلى البرلمان من خلال تخصيص (٤١) مقعدًا في الانتخابات القادمة، على أن يرتفع هذا العدد إلى (٦٥) مقعدًا لاحقًا، ويهدف هذا التخصيص إلى تسهيل وصول الأحزاب إلى مجلس النواب وتشكيل كتل حزبية، مما يسهم في تشكيل حكومات برلمانية.

وفي ضوء الملاحظات السابقة من المتوقع أن يسهم تطبيق القانون في تعزيز الهوية الوطنية من خلال توسيع قاعدة مؤسسي الحزب لتشمل على الأقل ست محافظات؛ كما يتعين منع ارتباط الأحزاب الأردنية بأحزاب خارجية، ومنح الأحزاب أهمية أكبر للمصلحة العامة ضمن

برامجها، بعيدًا عن الأبعاد الشخصية والعشائرية والجهوية، وذلك لكسب التأييد الشعبي؛ يتوقع أن يُحدث القانون تغييرات جوهرية في عدد الأحزاب الأردنية وبيئتها خصوصا بعد خوض انتخابات مجلس النواب العشرين ٢٠٢٤، حيث فشلت بعض الأحزاب في الوصول الى قبة البرلمان.

ويمكن أن يسهم القانون مستقبلا خصوصا بعد زيادة مقاعد الاحزاب السياسية في مجلس النواب، في دمقرطة الأحزاب من خلال الشروط التي وضعت لإنشائها وخصائص قياداتها، وآليات تداول السلطة داخل هياكلها ومؤسساتها، مما يمكنها من تحسين كفاءة أدائها؛ لذلك، قد يتم استبعاد مجموعة من القيادات للوصول إلى أحزاب قادرة على المنافسة في المناصب العامة؛ كما يُمنع انضمام بعض الفئات مثل القضاة، وأفراد القوات المسلحة، وأجهزة الأمن، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وبعض المناصب الهامة في إدارات الدولة المختلفة (بركات، ٢٠٢٣: ٧٣).

وتضمن القانون الحالي بخلاف القانون السابق فقرة خاصة تحتوي على بندين يؤكدان على حماية حقوق الأردنيين الوطنية والدستورية، ومنع أي جهة رسمية أو غير رسمية من المساءلة بسبب انتمائهم الحزبي، ويشمل ذلك حماية طلبة الجامعات فتنص المادة رقم (٤) من القانون على أن من يتعرض لأي شكل من أشكال انتهاك الحقوق أو المساءلة القانونية يحق له اللجوء إلى المحاكم المختصة لوقف هذه الانتهاكات.

يختلف القانون الحالي للأحزاب عن السابق من حيث إلغاء دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في ملف الأحزاب السياسية في الأردن، وتتولى المسؤولية بدلًا عنها رئاسة مجلس الوزراء؛ حيث كانت المادة في القانون السابق تنص على إنشاء "لجنة شؤون الأحزاب"، التي كانت مسؤولة عن النظر في تأسيس الأحزاب وطلبات إنشائها ومتابعة شؤونها، وكانت هذه اللجنة تتكون من الأمناء العامين لوزارات الداخلية والثقافة والعدل، بالإضافة إلى ممثل عن منظمات المجتمع المدني يتم اختياره من قبل رئيس الوزراء وممثل عن المركز الوطني لحقوق الإنسان.

ومن المواد المهمة في قانون الأحزاب الجديد هي المادة (١١) التي تنص على ضرورة أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين للحزب الواحد عند التأسيس عن ألف عضو، كما تشترط

توزيع الأعضاء المؤسسين على ست محافظات، بحيث يكون هناك ما لا يقل عن (٣٠) عضواً من كل محافظة، هذه الشروط تفرض على الأحزاب الصغيرة وتلك التي تم تأسيسها بناءً على أسس مناطقية أو عشائرية التكيف مع متطلبات القانون الجديد. تنص المادة نفسها على أنه يجب ألا تقل نسبة الشباب في الفئة العمرية من (١٨) إلى (٣٥) عامًا في الحزب الواحد عن (٢٠%) من المؤسسين أو أعضاء المؤتمر العام للحزب، وينطبق الأمر نفسه على النساء، حيث تنص المادة على ضرورة أن يتضمن المؤسسون (٢٠%) من النساء، ونصّ القانون أيضا على وجوب حضور نصف أعضاء الحزب في مؤتمره التأسيسي (مركز دراسات الأمة، ٢٠٢٣: ٨).

المبدأ الأساس في هذا التوجه يتمثل في تنظيم العمل السياسي وممارسته عبر العمل الحزبي، بما يضمن تأسيس حياة حزبية وبرلمانية نشطة وفعالة، قادرة على تعزيز مسيرتنا الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، ونحن نتجاوز بذلك جميع العقبات التي حالت في الماضي دون تمكين الأحزاب السياسية من استعادة دورها في الساحة السياسية الوطنية؛ اليوم، نبدأ مرحلة جديدة في بيئة سياسية أكثر انفتاحًا وتعددية، مما يتيح ممارسة النشاط الحزبي بشكل آمن (العودات، ٢٠٢٢: https://www.ammonnews.net/article/667689).

المحور الثاني: المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٤

مرت التجربة الديمقراطية في الأردن بعدة مراحل، إلا أنه يمكن اعتبار أن عملية التحول الديمقراطي بدأت عندما أعلن الملك الحسين، طيب الله ثراه، عن استئناف الحياة الديمقراطية في عام ١٩٨٩؛ حيث تم إعادة الحياة النيابية، وأُجريت العديد من الإصلاحات السياسية الضرورية لعملية التحول الديمقراطي، مثل إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية، وإصدار الميثاق الوطني، بالإضافة إلى قانون الأحزاب وقانون المطبوعات والنشر؛ وبهذا، أصبحت تركيبة المجالس النيابية الأردنية تعكس القوى السياسية المختلفة، وهو ما أكده النظام السياسي الأردني من خلال فتح المجال لجميع القوى السياسية للمشاركة في العملية السياسية (الشرعة، ٢٠٠٠: ١٨١-١٨٢).

عمل القانون الجديد على تحقيق مشاركة واسعة من الشباب والنساء من خلال وضع مجموعة من الضوابط لتشكيل قيادات الأحزاب والمشاركين في القوائم الحزبية للانتخابات القادمة، ويهدف هذا إلى تأسيس حياة حزبية مستقبلية تتجنب الأجواء السائدة في المراحل السابقة من الممارسات الحزبية لهذه الفئات الاجتماعية؛ كما سعى القانون إلى خلق بيئة سياسية تتيح للأحزاب التوسع والانتشار، وقد حرص القانون الجديد على ضمان حماية قانونية لأعضاء الأحزاب من الملاحقات، وكذلك حماية مؤسسات الحزب من المداهمة أو التفتيش إلا بقرار قانوني مع منع التمييز ضدهم، كما تضمن القانون حماية مقار الحزب، وحدد اختصاص المحكمة الإدارية في النظر في الطعون المتعلقة بتأسيس الأحزاب وقراراتها، مع التأكيد على أنه لا يجوز حل الحزب إلا بقرار قضائي (هلال، ٢٠٢٣: ٢٥).

وضمن الدستور الأردني، تم ضمان حق المواطن في المشاركة السياسية الفعالة، حيث تتضمن مواده تأكيدًا على حقوق المواطنين في الانخراط في الحياة السياسية من خلال المؤسسات السياسية المتعددة ومؤسسات المجتمع المدني؛ وقد بدأ الدستور في مادته الأولى بتحديد نظام الحكم كملكية وراثية، مع الإشارة إلى وجود مجلس نيابي أو هيئة منتخبة من قبل الأمة، وذلك نظرًا للدور المهم الذي يلعبه مجلس الأمة. كما أكد الدستور على حرية الرأي والتعبير كأحد أسس الديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث نصت المادة (١٥) على أن "تكفل الدولة حرية الرأي على ألا يتجاوز حدود القانون" (الطراونة، وأبو حميدان، ٢٠٢٣: ٦٩).

وأعلنت جميع الأحزاب المشاركة، سواء من خلال الائتلافات أو بشكل فردي، باستثناء حزب الشراكة والإنقاذ، ويمكن ملاحظة بعض التغيرات في التكتيكات الحزبية المتعلقة بالترشح، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الحزبيين المشاركين يبلغ حوالي (٣٣٢) حزبياً، كما يتضح أن الكثافة الأكبر لأحزاب المعارضة التقليدية، مثل جبهة العمل الإسلامي والقوميين واليساريين، تتركز في محافظات عمان وإربد والزرقاء، وهي المناطق التي تشهد عادةً أقل نسبة من الاقتراع، تليها محافظات مادبا والبلقاء والكرك، بينما يظهر تراجع ملحوظ في النشاط الحزبي الانتخابي في محافظات المفرق والعقبة ومعان والطفيلة وجرش وعجلون (أبو رمان، ٢٠٢٠: https://politicsociety.org/2020/11/23).

تمكنت الأحزاب من استحواذ على مجلس النواب بعد حصولها على (١٠٤) مقاعد، مما يمثل زيادة ملحوظة قدرها (٩٢) مقعدًا مقارنة بالمجلس السابق الذي كان يضم (١٢) مقعدًا فقط للأحزاب، كما حصلت النساء على (٢٧) مقعدًا، بزيادة (١٢) مقعدًا عن المجلس السابق، مما يعكس التزامًا متزايدًا بتعزيز حقوق المرأة والمساواة في المشاركة السياسية. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الناخبين من الشباب دون ٣٥ عامًا بلغت (٤٣.٥%) من إجمالي الناخبين، مما يعكس اهتمام الشباب بقضايا وطنهم ورغبتهم في المشاركة الفعالة في العملية السياسية، من المتوقع أن تركز الأحزاب على صياغة تشريعات جديدة تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، مثل مكافحة البطالة وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد (أبو قوطة، ٢٠٢٤: https://shaabjo.com/news/06/10/2024/239518).

المحور الثالث: القوانين الحزبية والمشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٤

١. مشاركة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣

شملت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على إدارة الانتخابات النيابية في جميع مراحلها، وتم إصدار قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (١١) لسنة ٢٠١٢، حيث تُعتبر الهيئة المسؤولة عن إدارة الانتخابات النيابية بكافة مراحلها، وقد أُجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر في ٢٠١٣/١/٢٣ وفقًا لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته.

وينص هذا القانون على تقسيم المملكة إلى عدد من الدوائر الانتخابية المحلية، حيث تم تخصيص مائة وثمانية مقاعد نيابية، بالإضافة إلى تخصيص خمسة عشر مقعدًا للنساء، وتم إنشاء دائرة انتخابية عامة في المملكة، بحيث تكون قائمة نسبية مغلقة تشمل جميع مناطق المملكة، دون استثناء أبناء دوائر البادية والكوتات المنصوص عليها في هذا القانون، وسيخصص لهذه الدائرة سبعة وعشرون مقعدًا نيابيًا، مع تحديد شروط وإجراءات الترشح، والاقتراع، والفرز، وتحديد أسماء الفائزين وفقًا لأحكام هذا القانون والتعليمات التنفيذية الصادرة

بمقتضاه، كما سيُمنح كل ناخب صوتان: صوت للدائرة الانتخابية المحلية، وصوت للدائرة الانتخابية العامة (قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، المادة ٨).

ونلحظ هنا أن قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته اعتمد نظام الانتخاب المختلط، الذي يقوم على تقسيم المملكة إلى نوعين من الدوائر الانتخابية.

١. الدوائر الانتخابية المحلية

يتم تخصيص (١٠٨) مقعدًا من أصل (١٥٠) مقعدًا في مجلس النواب، حيث يتم تطبيق نظام الصوت الواحد؛ وهذا يعني أن الناخب يحصل على صوت واحد فقط بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية التي يشارك فيها.

٢. الدائرة الانتخابية العامة

تشمل الانتخابات جميع مناطق المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم تخصيص (٢٧) مقعدًا من إجمالي (١٥٠) مقعدًا في مجلس النواب، ويتم استخدام نظام الانتخاب التمثيلي النسبي.

وعلى إثر ما تضمنه قانون الاحزاب رقم (١٦) لعام ٢٠١٢ من تعديلات، فقد أعلنت مجموعة من الأحزاب والحركات الشعبية والفعاليات السياسية، بما في ذلك حزب جبهة العمل الإسلامي، عن قرارها مقاطعة هذه الانتخابات. وقد سبق أن أعربت في مناسبات سابقة عن عدم رغبتها في المشاركة ما لم يتم الاستجابة لعدة مطالب، من أبرزها: (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٣: ٢).

–تم رفض نظام الصوت الواحد المخصص للدائرة المحلية، والذي يخصص (١٠٨) مقعدا، بسبب عدم تحقيقه لمبدأ المساواة في وزن الصوت الانتخابي (القوة التصويتية).

–تخصيص ما لا يقل عن (٥٠%) من مقاعد المجلس النيابي للدائرة العامة من إجمالي مقاعد مجلس النواب.

–تنفيذ إصلاحات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفساد بجدية.

-تطالب بعض القوى السياسية بإجراء تعديلات إضافية على الدستور، تشمل عددًا من مواده، وأبرزها المواد (٣٤) و(٣٥) و(٣٦)، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأحزاب والفعاليات السياسية المشاركة في الانتخابات قد أعلنت رفضها لقانون الانتخاب لعام ٢٠١٢، لكنها ارتأت المشاركة فيها داعية لتعديل القانون في برامجها الانتخابية.

فيما يخص حزب جبهة العمل الإسلامي فقد اتخذ قرارًا بالإجماع في (١٤) تموز/ يوليو ٢٠١٢ بمقاطعة الانتخابات النيابية سواء من حيث الترشيح أو الانتخاب؛ وقد ورد في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الشورى للحزب أن المجلس أقر بالإجماع مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة مع التأكيد على تفعيل هذه المقاطعة من خلال تعزيز العمل الشعبي ومختلف أشكال الاحتجاج (شورى العمل الإسلامي، ٢٠١٣: https://alrai.com/article/525062/محليات/شورى-العمل-الاسلامي-يقرر-مقاطعة-الانتخابات-النيابية).

ويمكن ملاحظة موقف الأحزاب السياسية من الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، كما يلي:

أولا: الأحزاب السياسية التي قاطعت الانتخابات.

حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، والجبهة الوطنية للإصلاح (المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير الفريق الوطني: ٢)، والحزب الشيوعي، وحزب الحياة الأردني (عبيدات، ٢٠١٣: https://ammannet.net/).

ثانيا: الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات.

حزب البعث الاشتراكي، وحزب البعث التقدمي، وحزب الحركة القومية، وحزب حشد، وحزب التيار الوطني، وحزب الجبهة الموحدة، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الرسالة، وحزب العدالة والتنمية، وحزب دعاء الأردني، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب الرفاه، وحزب العمل الوطني، وحزب العدالة والإصلاح (حسني، ٢٠١٣: ٣٢)، وحزب الشباب الوطني الأردني، وحزب الحرية والمساواة، والحزب الوطني الأردني، وحزب الوطني الدستوري، وحزب الإصلاح (عبيدات، ٢٠١٣: https://ammannet.net/).

وشارك في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر (١٤) حزبًا، حيث قدموا مرشحين في القوائم الوطنية على مستوى الدائرة العامة أو في الدوائر المحلية؛ كما دعمت أربعة أحزاب عملية المشاركة في الانتخابات دون تقديم مرشحين، وهي: الحزب الوطني الأردني، حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة والإصلاح، وحزب الإصلاح. وقدمت الأحزاب المشاركة في الانتخابات على مستوى الدائرة العامة (١١) قائمة، مما يمثل (١٨%) من إجمالي القوائم الوطنية، وبلغ عدد المرشحين في القوائم الحزبية (٢٠٤) مرشحًا من إجمالي (٨١٩) مرشحًا؛ أما بالنسبة لترشيحات الأحزاب السياسية في الدوائر المحلية، فإن الأرقام تشير إلى وجود انطباعات إيجابية نوعًا ما، حيث ترشح ما لا يقل عن مائة من مرشحي الأحزاب السياسية (أبو رمان، ٢٠١٤: ٢٠).

وتُعد انتخابات مجلس النواب السابع عشر، التي جرت في ٢٣ يناير ٢٠١٣ (الفايز، ٢٠١٤: ٧١) هي الأولى في المملكة منذ التعديلات الدستورية النادرة التي أُدخلت ضمن عملية الإصلاح السياسي (الرنتاوي، وآخرون، ٢٠١٧: ١٢٢)، وقد أسفر هذا المجلس عن تطبيق أول قانون انتخاب مختلط في تاريخ الأردن، الذي يجمع بين صوت للدائرة المحلية وصوت للقائمة النسبية المغلقة، ويُعتبر هذا التطور خطوة هامة قد تسهم في تعزيز دور الأحزاب السياسية في البرلمان (أبو رمان، ٢٠١٤: ٧٢)، وتجلت تلك المرحلة الجديدة في اعتماد القائمة الوطنية (حسني، ٢٠١٣: ٣٣)، وتم تخصيص (٢٧) مقعدًا للقوائم المشتركة من إجمالي (١٥٠) مقعدًا (الطراونة، ٢٠١٨: ١٠٧)، وهذا يعني أن نسبة المقاعد المخصصة للقوائم العامة وصلت إلى (١٨%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب السابع عشر (حسني، ٢٠١٣: ٣٣).

شارك معظم الأحزاب السياسية الأردنية التي يبلغ عددها (٢٣) حزباً في انتخابات عام ٢٠١٣؛ حيث قدم (١٤) حزباً مرشحين عنهم، سواء في القوائم الوطنية على مستوى الدائرة العامة أو في الدوائر المحلية، في حين دعمت أربعة أحزاب أخرى عملية المشاركة في الانتخابات دون أن تقدم مرشحين (أبو رمان، ٢٠١٤: ٢١)، وقاطع كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية وحزب الحياة هذه الانتخابات، حيث دعت هذه الأحزاب إلى إلغاء قانون الصوت الواحد للمقاعد المخصصة للدوائر المحلية، بالإضافة إلى تخصيص

(٥٠%) من المقاعد للدائرة الانتخابية العامة للأحزاب السياسية (الرنتاوي وآخرون، ٢٠١٧: ١٢٢).

ويتضح أن نجاح الأحزاب السياسية في الحصول على مقاعد ضمن القائمة النسبية المغلقة كان محدوداً، حيث تمكنت من الفوز بعشرة مقاعد فقط من أصل (٢٧) مقعداً، ويعود السبب في ذلك إلى العدد الكبير من القوائم المرشحة للانتخابات، الذي تجاوز (٦٠) قائمة (أبو رمان، ٢٠١٤: ٢٣)، بينما لا تتجاوز المقاعد المخصصة لها (٢٧) مقعدًا (السليم، ٢٠١٩: ١٨٩)، بالإضافة إلى أن هذه القوائم والترشيحات لم تقتصر على الأحزاب السياسية فحسب؛ بل كانت مفتوحة للترشيح على أساس وطني وليس حزبي (أبو رمان، ٢٠١٤: ٢٤)؛ وفيما يخص مرشحي الأحزاب عن الدوائر المحلية، فقد حقق (٢٣) نائباً حزبياً من توجهات متنوعة الفوز في الانتخابات (المسيعدين، ٢٠١٥: ٩٣).

وفي مقارنة بسيطة بين النظام المختلط في الأردن وألمانيا نجد إن النظام المختلط الذي تم تطبيقه في الأردن يختلف عن النظام المختلط المعمول به في ألمانيا، حيث تشترط ألمانيا على المرشحين التقدم عبر الأحزاب السياسية بالنسبة للقوائم الحزبية؛ أما بالنسبة للمرشحين المستقلين الذين يتنافسون في الدوائر الفردية الصغيرة، فيجب عليهم الحصول على ترشيح من (٢٠٠) ناخب من ناخبي الدائرة إذا لم يكونوا منتمين إلى حزب، وهذا يشجع الأحزاب السياسية على المشاركة الفعالة في العملية السياسية (الشرقاوي، ٢٠٠٧: ١٧٠).

٢. الأحزاب السياسية ومشاركتها في مجلس النواب السابع عشر ٢٠١٣.

تجلت الأحزاب السياسية في مجلس النواب السابع عشر لعام ٢٠١٣ من خلال نجاحها في الحصول على المقاعد النيابية على مستوى الدائرة الانتخابية العامة، بالإضافة إلى فوزها بالمقاعد من خلال الدوائر الانتخابية المحلية؛ وفيما يخص تمثيل هذه الأحزاب في مجلس النواب السابع عشر عبر الدائرة الانتخابية العامة، فقد تمكنت (٧) أحزاب سياسية من الفوز بـ(١٠) مقعدًا من أصل (٢٧) مقعدًا مخصصة لهذه الدائرة.

وفيما يخص تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب السابع عشر لعام ٢٠١٣ من خلال الدوائر الانتخابية المحلية، فقد حصلت الأحزاب السياسية على مجموع (٤٥) مقعدًا من

أصل (١٠٨) مقعدا مخصصة لهذه الدوائر، وذلك من خلال الترشيحات التي تبنتها سواء كان المرشحون ينتمون فعليًا للأحزاب أم لا.

ويمكن ملاحظة أن هناك مجموعة من الأحزاب السياسية لم تتمكن من الحصول على أي تمثيل نيابي في مجلس النواب السابع عشر، وهي: حزب حشد، حزب الحركة القومية الديمقراطية، حزب دعاء، حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة والتنمية، وحزب الرفاه، كما أن الأحزاب التالية لم تشارك في الانتخابات بمرشحين: الحزب الوطني الأردني، الحزب الوطني الدستوري، حزب الإصلاح، وحزب العدالة والإصلاح (عبيدات، ٢٠١٣: https://ammannet.net/%D8%A8%D8).

وبشكل عام، يمكن القول استنادًا إلى المعطيات المتاحة إنه في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، قاطعت أربعة أحزاب سياسية هي: جبهة العمل الإسلامي، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، وحزب الحياة الأردني؛ بينما لم تتقدم أربعة أحزاب أخرى بأي مرشحين رغم عدم مقاطعتها، وقد شاركت ستة أحزاب في الانتخابات، لكن لم يتمكن أي من مرشحيها من الوصول إلى البرلمان (محمد عصام عايش، ٢٠١٣: أفق الخارطة السياسية بالأردن بعد الانتخابات وتعديلات الدستور(alarabiya.net)).

ويُعدّ حزب الوسط الإسلامي أكبر الأحزاب السياسية تمثيلاً في مجلس النواب السابع عشر، حيث حصل على (١٦) مقعدًا، وقد صرح الأمين العام للحزب الدكتور محمد حاج، خلال مؤتمر صحفي، بأن من حق الحزب الذي فاز بـ(١٦) مقعدًا في الانتخابات النيابية أن يرشح أحد نوابه لرئاسة مجلس النواب ويشارك في الحكومة؛ ومن جهة أخرى، تسيطر عشرون عائلة وتجمعات عشائرية وقبائل على (٧٢) نائبًا في المجلس النيابي الجديد (علي محافظة، ٢٠١٣: الإصلاح المؤجل: برلمان أردني جديد بوجوه قديمة | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)) .

ومن خلال ما تقدم من مشاركة للأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر ٢٠١٣ اتضح لنا:

–تمت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر في عام ٢٠١٣ بعد إجراء التعديلات الدستورية في عام ٢٠١١، والتي تضمنت من أبرزها إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب

التي تولت الإشراف وإدارة جميع مراحل الانتخابات، وقد جرت هذه الانتخابات وفقًا لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته وفي إطار قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢.

-شهدت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام ٢٠١٣ ترشح الأمناء العامين للأحزاب السياسية على رأس القوائم الوطنية الحزبية، ومن بين هؤلاء ترأس عبد الهادي المجالي قائمة التيار الوطني، بينما ترأس الدكتور محمد الحاج قائمة حزب الوسط الإسلامي؛ كما ترأس محمد الخشمان قائمة الاتحاد الوطني، وحازم قشوع قائمة المواطنة، وعبلة أبو علبة قائمة النهوض الوطني، بالإضافة إلى ذلك، ترأس أمجد المجالي قائمة الجبهة الموحدة، ومحمد الشوملي قائمة الرفاه (أهل العزم)، وعبد الهادي المحارمة قائمة العمل الوطني.

-تصدر حزب الوسط الإسلامي قائمة الأحزاب السياسية التي نالت مقاعد في مجلس النواب، حيث حصل على (٣) مقاعد في القائمة الوطنية و(١٣) مقعدًا في القائمة المحلية، ليصل إجمالي مقاعده في البرلمان إلى (١٦) مقعدًا، مما يجعله أكبر حزب سياسي في المجلس؛ كما حصل التيار التقليدي والعشائري على نحو (٥٠%) من مقاعد مجلس النواب مما يعكس قوة التيار العشائري وتوافقه حول مرشح من العشيرة.

٣. الأحزاب السياسية ومشاركتها في انتخابات مجلس النواب العشرين في ضوء قانون الانتخاب رقم (٤).

أجرت المملكة الأردنية الهاشمية انتخابات برلمانية للمجلس النيابي العشرين بتأريخ ٢٠٢٤/٩/١٠ حيث تمت هذه الانتخابات وفق طابع حزبي وبموجب قانون انتخابي جديد، وقد حقق حزب جبهة العمل الإسلامي أكبر عدد من المقاعد، تلاه حزب الميثاق الوطني ثم حزب إرادة، وفيما يتعلق بعدد مقاعد الأحزاب في الدائرة المحلية، تصدر حزب الميثاق الوطني، يليه حزب إرادة ثم حزب جبهة العمل الإسلامي.

تتجلى الاتجاهات المتوقعة للمجلس الجديد في ثلاثة محاور رئيسية. أولاً، من المتوقع أن تظل تركيبة مجلس النواب ثابتة، وذلك بناءً على ثلاث محددات: الكتل الحزبية التي تجاوزت

نسبة (١٠%)، والأحزاب التي تقل عن هذه النسبة، بالإضافة إلى النواب المستقلين، ومن المحتمل أن يتضمن المجلس نوعين من الكتل النيابية، وهما الكتل الحزبية والكتل البرلمانية. ثانياً، يُتوقع أن تتجه الأمور نحو تشكيل تحالفات وائتلافات نيابية، استناداً إلى محددين رئيسيين: تشكيل أكثرية نيابية أو تشكيل أقلية معارضة، أما المحور الثالث، فهو يتعلق بالتركيبة النيابية التي ستعزز من فعالية "جبهة العمل" (فريق عمل موقع ستراتيجيكس، ٢٠٢٤: https://strategiecs.com/ar/analyses).

وفقًا لاستطلاع أجرته مركز "راصد لمراقبة الانتخابات في الأردن" حول توجهات الأحزاب السياسية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٤، فإن (٣٢) حزبًا من أصل (٣٨) تم التواصل معها تعتزم المشاركة في الانتخابات، وأظهر الاستطلاع أن (٧١%) من الأحزاب تثق بشكل كبير في قدرة الهيئة المستقلة على إجراء انتخابات برلمانية حرة وشفافة وعادلة، بينما (١٧%) تعبر عن ثقتها بشكل متوسط، و(٦%) تثق بشكل محدود، و(٦%) لا تثق على الإطلاق، كما كشفت الدراسة عن التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في الوقت الراهن، وأبرزها:

–ضعف الإمكانيات المالية، حيث أشار إلى ذلك (٦٣%) من الأحزاب.

–(٩%) من الأحزاب أكدت أن ضعف القبول المجتمعي يشكل تحدياً حقيقياً.

واجهت (٢٨%) مجموعة من التحديات المتنوعة، منها: نقص الأجواء المناسبة للعمل الحزبي، اختلاف أساليب تعامل الدولة مع الأحزاب، ضعف الثقافة الحزبية، وتباين في كيفية تناول الإعلام للأحزاب.

تعتقد (٢٦%) من الأحزاب أن البيئة السياسية في الأردن تتيح المنافسة الحرة والنزيهة بشكل كبير؛ بينما ترى (٣٤%) أنها تسمح بذلك بشكل متوسط، و(٢٦%) تعتقد أنها تسمح به بشكل محدود، في حين ترى (١٤%) أنها لا تسمح بذلك على الإطلاق (أبو محفوظ، ٢٠٢٤: https://aja.ws/iwweu3).

عكست الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠٢٤ طابعاً حزبياً في تشكيل مجلس النواب العشرين، وذلك وفقاً لقانون الانتخاب الجديد الذي أتاح التصويت على مستويين: مستوى عام من خلال قائمة حزبية مغلقة، ومستوى محلي عبر قوائم مفتوحة. ووفقاً لبيانات الهيئة المستقلة

للانتخاب في الأردن، بلغت نسبة الاقتراع في المملكة (٣٢.٢٥%)، حيث صوت (١,٦٣٨,٣٥١) شخصاً من أصل (٥,١١٥,٢١٩) ناخباً يحق لهم الاقتراع، مما يمثل زيادة بأكثر من ربع مليون مقترع مقارنة بالدورة السابقة التي كانت نسبتها (٢٩.٩%) (فريق عمل موقع ستراتيجيكس، ٢٠٢٤: https://strategiecs.com/ar/analyses).

وحدد قانون الانتخابات عدد مقاعد مجلس النواب العشرين بـ (١٣٨) مقعدًا، بزيادة قدرها (٨) مقاعد مقارنة بانتخابات ٢٠٢٠، ويتوزع هذا العدد إلى (٤١) مقعدًا للدائرة العامة و(٩٧) مقعدًا للدوائر المحلية، وقد حصلت الأحزاب الفائزة على مجموع (١٠٨) مقاعد من الدائرتين العامة والمحلية، مما يعني أن نسبة الأعضاء الحزبيين تصل إلى (٧٨.٣%) من تشكيل مجلس النواب العشرين؛ وتنقسم هذه النسبة إلى (٢٩.٧%) للدائرة العامة وفقًا لعدد المقاعد الـ(٤١)، و(٤٨.٥%) لمقاعد الحزبيين في الدوائر المحلية التي تبلغ (٦٧) مقعدًا (فريق عمل موقع ستراتيجيكس، ٢٠٢٤: https://strategiecs.com/ar/analyses).

أظهرت مراجعة نسب المترشحين الحزبيين في الدوائر المحلية زيادة ملحوظة، حيث بلغت النسبة (٥٢%) من إجمالي المترشحين في هذه الدوائر. ويُشار إلى أن نسبة المترشحين الحزبيين كانت (٤٩%) عند انتهاء مرحلة تسجيلهم في بداية شهر أغسطس. كما أظهرت المعلومات أن الحملات الانتخابية لهذا العام قد عززت بشكل غير مسبوق من وجود الهويات الحزبية في مختلف المحافظات، وهو ما كان يمثل تحديًا سابقًا للأحزاب في تنظيم الفعاليات والمهرجانات على مستوى المحافظات، وقد ساهمت هذه الحملات في تعزيز قدرة الأحزاب على التفاعل مع المواطنين بشكل أوسع، مما أدى إلى إقامة روابط أوثق بين المرشحين الحزبيين المحليين وأحزابهم، وبالتالي تعزيز وجود الأحزاب في المحافظات وخلق علاقات أقوى بين الناخبين والمرشحين الحزبيين (مركز راصد، ٢٠٢٤: https://www.rasedjo.com/ar/news).

حقق حزب جبهة العمل الإسلامي أكبر عدد من المقاعد بين الأحزاب الفائزة في القائمتين العامة والمحلية، حيث حصل على (٣١) مقعدًا، يليه حزب الميثاق الوطني الذي نال (٢١) مقعدًا، لكن الهيئة المستقلة للانتخاب أعلنت لاحقًا عن زيادة العدد الإجمالي إلى (٣٠)

مقعدًا بعد إضافة تسعة أسماء جديدة لمرشحين فائزين في الدوائر المحلية ينتمون للحزب، يأتي بعد ذلك حزب إرادة بـ (١٩) مقعدًا، ثم حزب تقدم بـ(٨) مقاعد، والحزب الوطني الإسلامي بـ(٧) مقاعد، وحزب الاتحاد الوطني بـ(٥) مقاعد؛ بينما حصلت كل من أحزاب الأرض المباركة، والعمّال، وعزم، وتحالف حزبي نماء والعمل على مقعدين لكل منها (الهيئة المستقلة للانتخاب: https://www.iec.jo/ar).

عند إجراء مقارنة بسيطة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية، يتضح أن معظم مقاعد حزب جبهة العمل الإسلامي جاءت من "القائمة الحزبية الوطنية"، مما يعني أن التصويت كان سياسيًا بامتياز، وقد حصلت قائمته الوطنية على عشرات الآلاف من الأصوات من دوائر لم يكن للحزب فيها مرشحون أو قوائم محلية، كما هو معروف، يتيح القانون الانتخابي للمواطن الأردني اختيار مرشح منطقته وعشيرته ودائرته الضيقة، وغالبًا ما يكون ذلك لأسباب خدمية، لكنه يوفر له أيضًا صوتًا ثانيًا لاختيار الحزب الذي يفضله؛ وبالتالي، يمكن استنتاج أن غالبية نواب حزب جبهة العمل الإسلامي تم انتخابهم من خلال تصويت سياسي واضح؛ أما الأحزاب الأخرى، فقد كانت نتائجها "السياسية" في القوائم العامة محدودة، حيث حصلت معظمها على أربعة مقاعد كحد أقصى، ومع مرور الوقت، ستتزايد أعداد النواب في كتلها النيابية المزمع تشكيلها، وذلك بفضل الأصوات العشائرية والحمائلية. وسنرى قريبًا "بازار" من الاستقطابات لنواب دخلوا البرلمان دون أي خلفية سياسية أو حزبية (الرنتاوي، ٢٠٢٤: https://aja.ws/t6lo5p).

لا تمثل نتائج الانتخابات تهديداً لاستقرار النظام في الأردن، بل تعزز من دور المعارضة ضمنه، وتزيد من اهتمام القوى الدولية والإقليمية باستقراره. تعتبر هذه الانتخابات خطوة هامة في مسيرة الحياة النيابية الأردنية، يمكن البناء عليها واستثمارها لتقليص الفجوة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، خاصة تلك المتعلقة بالتمثيل، مما يمهد الطريق للانتقال إلى المراحل التالية من خريطة الطريق نحو تحقيق حكومات برلمانية، كما تقتضي أجندة التحديث السياسي، فبديل ذلك يعني فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والبحث عن التغيير عبر الشارع

في ظروف سياسية واقتصادية صعبة للغاية (المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٤: https://www.arab48.com).

المحور الرابع: مستقبل المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في الأردن.

تعد مشاركة الأحزاب السياسية في الأردن مرهونة في برنامجها السياسي المحلي وهويتها الوطنية والتفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بناء البلد، وفي مقابل ذلك فإن قانون الانتخابات والقوانين الحزبية وتعديلاتها توفر فرصة للأحزاب السياسية وتنمي عملهم وتقوم بتنظيم سلوكهم وبرامجهم السياسية بما تتطلب كل مرحلة من مراحل الدولة، وتعد عملية التحديث السياسي مبادرة إصلاحية تقوم بها الحكومة من أجل جعل هذه الأحزاب أكثر طموحا في المشاركة السياسية (سمور، ٢٠٢٣: ٥-٦).

ستواجه الأحزاب تحديات كبيرة تتعلق بالوضع الإقليمي، مثل القضايا الاقتصادية والنزاعات، مما يتطلب تنسيق الجهود بينها لضمان التصدي لهذه التحديات بفعالية، وتُعدّ انتخابات ٢٠٢٤ نقطة تحول في التاريخ السياسي الأردني، حيث تعكس زيادة تمثيل الأحزاب وتعزيز دور النساء والشباب في العملية السياسية، وينتظر المواطنون بشغف رؤية كيفية استغلال هذه الأحزاب للنتائج لصالح البلاد تحت قبة البرلمان، وتعزيز مسار الديمقراطية في الأردن (أبو قوطة، ٢٠٢٤: https://shaabjo.com/news/06/10/2024/239518).

ومع ذلك فإن الكثير من التحديات التي تواجة الأدرن ومجتمعه وقواه السياسية ولذا فإن الأساس المطلوب لناجح تلك الحزاب ومشاركتها السياسية يعتمد على زيادة وعيا لمواطنيين بالتغييرات، والاهتمام والإيمان بالحزاب السياسية ومدى فاعليتها في عملية بناء دولة ديمقراطية بعيدة عن التجاذبات السياسية، ولابد أن هذه المشاركة يكتنفها العديد من التحديات منها عدم المساواة، وندرة المياة والبطالة والشباب، والعقد الاجتماعي المتغير، والمواطنة والإصلاح المنشود، وتقليل الشسلطة اللامركزية وبناء الرقابة الديمقراطية وإيمان المواطن بالبرلمان فكل هذه التحديات يجب أن تعمل عليها الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها السياسية الفاعلة لضمان حسمها ونجاح برنامجها السياسي (سمور، ٢٠٢٣: ٨).

وتتضمن الآفاق المستقبلية للعمل الحزبي مؤشرات تدل على حدوث تحول سياسي ملحوظ للأحزاب. يتجلى ذلك من خلال مسودة مشروع قانون الانتخاب، التي تمنح الأحزاب نسبة الثلث في الانتخابات للمجلس المقبل، ثم النصف في الانتخابات التي تليها، وفي الانتخابات الثالثة تصل حصة الأحزاب إلى (٦٥%)، باستثناء نسبة الكوتات، وهذا يشير إلى أن الشارع الأردني سيكون له دور في اختيار أعضاء البرلمان من خلال الصوت الحزبي، وبالتالي، تقع على عاتق الأحزاب مسؤولية وطنية لممارسة دورها الفاعل في الحياة السياسية، ضمن إطار العمل البرلماني الذي يتطلب تعزيز التعددية الحزبية القوية، حيث ستشكل الحكومات القادمة من قبل الأحزاب الفائزة، سواء كان ذلك من خلال حزب منفرد أو ائتلاف حزبي (العياصرة، ٢٠٢٢: https://strategiecs.com/ar/analyses).

ويساهم التغيير التنظيمي في مستقبل الأحزاب في تعزيز الخصائص الحزبية كتنظيمات ديمقراطية شاملة، مما يمكنها من التعبير بشكل أفضل عن الهوية الوطنية ويزيد من استقرارها، حيث تتسم بجميع عناصر العمل الديمقراطي السليم؛ كما أن ظهور أحزاب سياسية جديدة يعكس تغييرات حقيقية في الحياة الحزبية والبرلمانية وفي المناخ الديمقراطي العام، ويشير إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب إلى نقطة تحول في الحياة الحزبية، حيث يتضمنان تفاصيل تؤثر بشكل كبير على المشاركة الديمقراطية وتساهم في حدوث تفاعلات واندماجات حزبية مهمة.

الخاتمة

تواجه الأحزاب السياسية الأردنية ضغوطاً داخلية وخارجية مع اقتراب كل موعد للانتخابات النيابية، تُعدّ الانتخابات فرصة مهمة ومؤشرًا رئيسيًا في مسار الإصلاح والتحديث السياسي في البلاد، نظرًا لتأثيرها على السلوك الانتخابي، وأداء البرلمان، والجهود الحكومية المستقبلية، ويأتي هذا الدور بعد عقود من الجهود التدريجية للإصلاح، بدءًا من صياغة الأجندة الوطنية في عام ٢٠٠٥، ثم تشكيل لجنة الحوار الوطني في عام ٢٠١١، وتشير البيانات الرسمية إلى أن (٣٦) حزبًا من أصل (٣٨) شاركوا في الانتخابات، وتنافسوا على (٤١) مقعدًا مخصصًا في مجلس النواب الأردني.

ويُعدّ تعزيز نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية الأردنية من الأهداف الأساسية للتحديث السياسي، خاصة في ظل الانخفاض الملحوظ في هذه النسبة خلال الانتخابات السابقة، حيث بلغ متوسط نسب الاقتراع في الدورات الثلاث الأخيرة حوالي (٣٢%)، ويتطلب رفع هذه النسبة تنفيذ ممارسات حزبية متخصصة تهدف إلى زيادة الوعي والمشاركة، مع التركيز على توجيه خطاب مدروس يستهدف فئات معينة من المجتمع، حيث يمكن أن يسهم تحفيز هذه الفئات في تحسين مستوى المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأحزاب أن تعزز من ممارساتها الداخلية للاستفادة من أعضائها ومحيطهم.

النتائج

يُعد وضع الأهداف للأحزاب الأردنية والعمل ضمن إطارها أمرًا جوهريًا في سياق النشاط الحزبي ومتطلباته. يمكن أن يسهم هذا في تقليل الضغوط والتحديات التي تواجهها الأحزاب، ويخفف من جهدها لإثبات وجودها، كما يحدد المسار الذي ينبغي أن تسلكه. علاوة على ذلك، فإنه يعفيها من الحاجة إلى تقديم برامج ووعود قد تعرضها للمساءلة من قبل الجمهور في المستقبل.

تقدم التجربة الحالية في الأردن، مع مجريات الانتخابات التي جرت نهاية عام ٢٠٢٤، فرصة للأحزاب للاستفادة من الأيام المتبقية. يمكنها استغلال هذه الفترة لتعزيز خبراتها وتطوير حملاتها الانتخابية وبرامجها بما يتناسب مع احتياجات كل مرحلة. كما يمكنها الحفاظ على

تواجدها في الشارع وتقوية قواعدها الانتخابية، بالإضافة إلى اعتماد أساليب جديدة تختلف عن القوائم المحلية.

التوصيات

١–تطوير تدريجي لبرامج حزبية واقعية تتماشى مع التقدم التدريجي في هياكل الأحزاب، وقدراتها، وأدواتها، وأدوارها.

٢–المشاركة بفاعلية في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات.

٣–تحديث الوجوه والنخب والشخصيات السياسية والنيابية من خلال تأهيل قيادات جديدة وفعّالة.

٤–تأتي أهمية تحسين جودة العمل النيابي في المقام الأول قبل التفكير في تشكيل حكومة حزبية.

المصادر والمراجع:

المصادر

قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢ المادة ٣

قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، المادة ٨

الجريدة الرسمية، العدد (٥١٦١) تاريخ ٢٠١٢/٦/٧

المراجع العربية:

أبو رمان، حسين. (٢٠١٤). أثر قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٢ وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، عمان، **مركز القدس للدراسات السياسية.**

بركات، نظام بركات (٢٠٢٣). انعكاسات قانون الأحزاب الجديد (رقم ٧) لسنة ٢٠٢٢ على الحياة السياسية في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، **مركز دراسات الشرق الأوسط،** المجلد (٢٧)، العدد (١٠٣).

حسني، وليد (٢٠١٣). القوائم الانتخابية العامة في الأردن " قراءة في التجربة والنتائج"، عمان، **مركز البديل للدراسات والأبحاث.**

حوراني، هاني (٢٠١٦). أزمة تمثيل: تشظي اٱلحزاب وتدهور المشاركة السياسية بالأردن، قطر، **مركز الجزيرة للدراسات.**

الرنتاوي، عريب. وآخرون، (٢٠١٧). **تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية (١٩٢١-٢٠١٦)** المكتبة الوطنية.

السليم، أسامة (٢٠١٩). أثر الأنظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦، **مجلة دراسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** المجلّد ٤٦، العدد ١، ملحق ١، الجامعة الأردنية.

سمور، كارينا، (٢٠٢٣). تحويل المشهد السياسي: تقييم تحديات التحديث في الأردن، **مركز الإمارات للسياسات،** الإمارات العربية المتحدة.

الشرعة، محمد كنوش علوان (٢٠٠٠). التجربة الدميقراطية في الأردن: الجذور-الواقع-التحديات-الآفاق .**المستقبل العربي،** مجلد٢٣، العدد ٢٥٧.

الشرقاوي، سعاد (٢٠٠٧). **النظم السياسية في العالم المعاصر**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

الطراونة، بشار عواد (٢٠١٨). **الاصلاحات السياسية وأثرها على قيام حكومة برلمانية. الأردن والمغرب (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان–الأردن.

الطراونة، سحر محمد، وأبو حميدان، ريما، (٢٠٢٣). المشاركة السياسية في الأردن في ضوء الأوراق النقاشية الملكية، **مجلة الشرق الأوسط لعلوم الإتصال**، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

الفايز، سلطان هايل سامي (٢٠١٤). **مجلس النواب الأردني وأثرة في عملية الإصلاح السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية.

المركز الوطني لحقوق الإنسان، (٢٠١٣). تقرير الفريق الوطني حول مجريات الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣.

مركز دراسات الأمة، (٢٠٢٣). خارطة الأحزاب السياسية في ضوء قانون الأحزاب الأردني الجديد للعام ٢٠٢٢، دراسة استطلاعية استكشافية، **مركز دراسات الأمة**، الأردن.

المسيعدين، يوسف (٢٠١٥). الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن، **مجلة المستقبل العربي**.

المشاقبة، أمين، والخلايلة، هشام (٢٠١٦) **الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن**، عمان: منتدى الفكر العربي.

نصاروين، ليث كمال (٢٠١٦). النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، **المجلة الدولية للقانون الدولي، كيوساينس**، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.

هلال، بلال علي. (٢٠٢٣). **دراسة مقارنة بين قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢**، بحث غّير منشور، المعهد الانتخابي الأردني، عمان.

المراجع الأجنبية

Bani Amer, Hisham, Alazmi Fawaz Hamdan (2024): The Partisan Participation in The Jordanian Parliamentary Elections, **Journal of Law and Sustainable Development**, 12(2) :e3420

المقالات الصحفية في الجرائد والمواقع الألكترونية:

أبو رمان، محمد (٢٠٢٠). الأحزاب والانتخابات النيابية ٢٠٢٠ ملامح أولية، دراسة منشورة على معهد السياسة والمجتمع، https://politicsociety.org/2020/11/23. تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٠

أبو قوطة، شوقي، (٢٠٢٤). مشاركة الأحزاب في الانتخابات الأردنية ٢٠٢٤: تحليل بالأرقام وتوقعات المستقبل تحت قبة البرلمان، https://shaabjo.com/news/06/10/2024/239518، موقع صدى الشعب، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٥.

الأوراق النقاشية للملك عبدالله الثاني: https://www.moppa.gov.jo/AR ، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢.

الرنتاوي، عريب. (٢٠٢٤)، إسلاميو الأردن وانتخبات ٢٠٢٤، انتصروا لغزة فانتصر لهم الناخبون، موقع الجزيرة نت: https://aja.ws/t6lo5p تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٥.

شورى العمل الإسلامي، ٢٠١٣: شورى العمل الإسلامي يقرر بالإجماع مقاطعة الانتخابات ترشحا وانتخابا، صحيفة الرأي، https://alrai.com/article/525062/محليات/شورى-العمل-الاسلامي-يقرر-مقاطعة-الانتخابات-النيابية. تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٦.

عايش، محمد عصام، (٢٠١٣): أفق الخارطة السياسية بالأردن بعد الانتخابات وتعديلات الدستور (alarabiya.net)، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٨

العبادي، أحمد علي عويد، (٢٠٢٢)، الرؤية الملكية في الاحزاب السياسية، https://www.alraicenter.com/AR-article-4092 ، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٣.

عبيدات، هبة الحياة. (٢٠١٣): الخارطة الحزبية في المجلس السابع عشر، المرصد البرلماني، https://tinyurl.com/yxaj6kmo، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/١٥.

العودات، عبدالمنعم (٢٠٢٢): العودات يعرض أبرز تعديلات قانون الأحزاب: لا تحل إلا بقرار قضائي، https://www.ammonnews.net/article/667689 ، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٤.

العياصرة، زياد عبدالله. (٢٠٢٢): قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن، موقع ستراتيجيكس، https://strategiecs.com/ar/analyses، تأريخ الدخول، ٢٠٢٤/١٢/١٦.

العياصرة، زياد عبدالله، (٢٠٢٢): قراءة في قانون الحزاب السياسية وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن: https://strategiecs.com/ar/analyses، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٢.

فريق عمل موقع ستراتيجيكس، (٢٠٢٤): السيناريوهات الخاصة بالمشهد النيابي للمجلس العشرين من جهة، ولمسار التحديث السياسي من جهة أخرى https://strategiecs.com/ar/analyses، تأريخ الدخول، ٢٠٢٤/١٢/٦.

محافظة، علي، (٢٠١٣): الإصلاح المؤجل: برلمان أردني جديد بوجوه قديمة | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٥.

المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٤: https://www.arab48.com، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/١٤

الهيئة المستقلة للانتخاب: https://www.iec.jo/ar، تأريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/١٢

وزراة الشؤون السياسية والبرلمانية (٢٠٢٤)، تأريخ الأحزاب السياسية. متاح على الرابط التالي: https://www.moppa.gov.jo/AR/Pages، تأريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/١.